ISSN: 2706-6495

دور التحول الرقمي في تحسين كفاءة أداء النظام الضريبي البحريني

The Role of Digital Transformation in Enhancing the Efficiency of Bahrain's Tax System Performance

إعداد الدكتورة/ نادية إسماعيل محمد الجبلي

أستاذ القانون العام المساعد بكلية الحقوق، جامعة المملكة، مملكة البحرين

Email: n.aljabali@ku.wdu.bh

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور التحول الرقمي في تحسين كفاءة أداء النظام الضريبي البحريني، وأثره على زيادة الإيرادات الضريبية وفعاليته في مكافحة التهرب الضريبي. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال مراجعة وتحليل النصوص القانونية والتقارير المالية، لتحديد الحلول المثلي، حيث تم استعراض مفهوم التحول الرقمي وأهدافه ومتطلباته وآليات تطبيق التحول الرقمي والآثار الناتجة عن تطبيقه على النظام الضريبي، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن التحول الرقمي يساهم بشكل كبير في زيادة الحصيلة الضريبية من خلال توظيف آليات مختلفة لتطوير وإصلاح المنظومة الضريبية مثل تطبيق الإقرارات الضريبية الإلكترونية والسداد الإلكتروني، الفاتورة الإلكترونية حيث تعمل هذه الأدوات على تحسين الامتثال الضريبي وتسهيل حصر المجتمع الضريبي، وبالتالي إلى زيادة الإيرادات الضريبية والحد من التهرب الضريبي، وتوصي الدراسة إلى ضرورة استكمال عملية التحول الرقمي لتعزيز كفاءة المنظومة الضريبية وتقليل الأخطاء البشرية من خلال الانتقال من النظام الورقي إلى النظام الإلكتروني. وتكثيف الجهود ووضع الخطط والبرامج من أجل زيادة توعية الممولين وتثقيفهم عبر وسائل الأعلام المختلفة وبرامج التواصل الاجتماعي بأهمية التحول الرقمي في تسهيل إجراءات النظام الضريبي؛ وكذلك تنمية القدرات البشرية للعاملين في إدارة الضرائب من خلال التدريب المستمر لهم، واطلاعهم على كل المستجدات المتعلقة بالتكنولوجيا والنظام الضريبي الإلكتروني، حتى يتمكنوا من التعامل مع كافة بيانات الممولين ودراستها واكتشاف أي تجاوزات أو تلاعب أو أخطاء.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، النظام الضريبي، التهرب الضريبي، الإيرادات الضريبية، الممول.

The Role of Digital Transformation in Enhancing the Efficiency of Bahrain's Tax System Performance

Dr. Nadya Esmail Mohammed Al-Jabali

Assistant Professor of Public Law, Faculty of Law, Kingdom University, Kingdom of Bahrain

Abstract:

This study aims to highlight the role of digital transformation in enhancing the efficiency of Bahrain's tax system, its impact on increasing tax revenue, and its effectiveness in combating tax evasion. The study adopts a descriptive-analytical approach by reviewing and analyzing legal texts and financial reports to identify optimal solutions, while examining the concept of digital transformation, its objectives, requirements, implementation mechanisms, and the effects of its implementation on the tax system. The study findings indicate that digital transformation significantly contributes to increasing tax revenue by employing various mechanisms that develop and reform the tax system, such as implementing electronic tax filings, e-payments, and e-invoicing. These tools improve tax compliance, facilitate tax base enumeration, increase tax revenues, and reduce tax evasion. The study recommends the necessity of completing the digital transformation process to enhance the efficiency of the tax system and reduce human errors by moving from a paper-based system to an electronic system. Intensifying efforts and developing plans and programs to increase the awareness of taxpayers and educate them through various media and social media programs about the importance of digital transformation in facilitating tax system procedures; as well as developing the human capabilities of employees in the Tax Department through continuous training for them, and informing them of all developments related to technology and the electronic tax system, so that they can deal with all taxpayers' data, study it, and discover any violations, manipulation, or errors.

Keywords: Digital transformation, tax system, tax evasion, tax revenue, taxpayer.

1. المقدمة

يشهد الاقتصاد البحريني تطوراً هاماً وملحوظا في الوقت الحالي نتيجة نمو التحول الرقمي، حيث أصبح أحد أهم العوامل الأساسية في تنويع الموارد المالية على الاقتصاد الوطني من أجل التخلص من الاعتماد على عائدات النفط والغاز بشكل كامل، حيث قامت الحكومة بالاستثمار بشكل كبير في البنية التحتية الرقمية وتكنولوجيا المعلومات في أغلب خدماتها الحكومية، والذي أدى إلى زيادة الابتكار والتنافسية وتعزيز القرارات التكنولوجيا من أجل تعزيز الاقتصاد الوطني.

كما أثر تطبيق استراتيجيات التحول الرقمي بشكل فعال على المنظومة الضريبية من خلال تطبيق الأليات الرقمية بدءاً من التسجيل الإلكتروني مروراً إلى تقديم الإقرارات الضريبية الإلكترونية والفاتورة الإلكترونية والسداد الإلكتروني، وقد ساعدت تطبيق هذه الآليات على تطوير وإصلاح النظام الضريبي وتقليل الأخطاء البشرية من خلال التحول من النظام الورقي التقليدي إلى النظام الإلكتروني المتطورة، مما أدى إلى زيادة الامتثال وحصر المجتمع الضريبي، وبالتالي إلى زيادة الإيرادات الضريبية والحد من التهرب الضريبي.

لذلك حقق الجهاز الوطني لإيرادات تقدما كبيراً في رحلة التحول الرقمي في مجال النظام الضريبي و رقمنة جميع الإجراءات المتعلقة بضريبة القيمة المضافة والضريبة الانتقائية، والضريبة على المشاريع متعددة الجنسيات[1]، من أجل سرعة الإنجاز وتحسين الخدمات وتسهيل عمليات الحصر والفحص والربط والحجز والتحصيل داخل الجهاز، كما أنها وسيلة رقابية ناجحة في تحسين خدماتها وتسهيل الوصول إلى الممولين والحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

1.1. أهمية الدراسة:

أصبح التحول الرقمي في وقتنا الحاضر أمراً ضروريا لا يمكن الاستغناء عنه في جميع المجالات بشكل عام، وفي مجال الضرائب شكل خاص، نظراً للتحديات المتزايدة التي تواجهها السلطات الضريبية في تحسين وفاعلية النظام الضريبي، وتسهيل الإجراءات الضريبية للمكلفين، حيث يساعد التحول الرقمي في توفير البيانات بدقة عالية وإعداد التقارير الضريبية بطريقة سهلة، وسهولة الرقابة على العمليات الضريبية وكشف المتهربين من الضريبة ومكافحتها.

2.1. مشكلة الدراسة:

تتمثل الإشكالية الأساسية في موضوع البحث هو معرفة الإجابة على السؤال الرئيسي: ما دور التحول الرقمي في تحسين كفاءة وأداء المنظومة الضريبية؟

وبناء على ما تم طرحه هناك مجموعة من التساؤلات وهي:

1- ماهي الأسباب والدوافع المختلفة لاستخدام التحول الرقمي في النظام الضريبي.
2- ماهي متطلبات وضوابط العمل في بيئة التحول الرقمي.
3- ماهي آليات تطبيق التحول الرقمي في النظام الضريبي البحريني.
4- ماهي آثار تطبيق التحول الرقمي في تحسين كفاءة النظام الضريبي في البحرين.

---

(1) إن هيكل النظام الضريبي في البحرين يقوم على أربعة أنواع من الضرائب وهي: الضريبة على الدخول المتحصلة من شركات النفط والغاز والمنظمة بالمرسوم بقانون رقم (22) لسنة 1979 وهي تعد ضريبة مباشرة، أما الضرائب غير مباشر وتتمثل في الضريبة الانتقائية التي ينظمها القانون رقم (40) لسنة 2017، والضريبة على القيمة المضافة والتي ينظمها المرسوم بقانون رقم (48) 2018 بإصدار قانون ضريبة القيمة المضافة، منشورة بالجريدة الرسمية برقم (3387) 6/أكتوبر/2018، مملكة البحرين. والمرسوم بقانون رقم (11) لسنة 2024 بشأن تنظيم الضريبة على المشاريع متعددة الجنسيات، المنشور بالجريدة الرسمية، العدد 3766، الخميس 29/أغسطس 2024، المنامة، مملكة البحرين.

3.1. منهجية الدراسة:

تعتمد منهجية هذه الدراسة على اتباع المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتشخيص موضوع الدراسة من مختلف جوانبه وابعاده، وتحليلها تحليلاً قانونياً من خلال استعراض النصوص القانونية والتشريعية والتقارير المالية من أجل التوصل إلى أفضل النتائج للموضوع ووضع الحلول والمقترحات الممكنة لحل الإشكاليات الناجمة عن هذا الموضوع.

4.1. خطة الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث خصصنا في المبحث التمهيدي للحديث عن ماهية التحول الرقمي، حيث استعرضنا مفهوم التحول الرقمي وأهدافه والأسباب والدوافع المختلفة التي أدت لاستخدام التحول الرقمي، ومتطلبات وضوابط العمل في بيئة التحول الرقمي.

أما المبحث الأول فقد تمحور الحديث عن آليات تطبيق التحول الرقمي في تحسين كفاءة المنظومة الضريبية في البحرين، أما في المبحث الثاني سنشرح أثار تطبيق التحول الرقمي على النظام الضريبي البحريني.

المبحث التمهيدي: ماهية التحول الرقمي

شهد العالم في وقتنا الحالي تطوراً ملحوظاً في مختلف وسائل التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات نتيجة للتقدم العلمي والتقني والذي أدى إلى ثورة من التغيرات الجذرية والتقنية في كل المجالات الاقتصادية والعلمية وغيرها، وقد احتلت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول الصناعية المتقدمة مكانة عالية في كافة أنشطة المجتمع، فكان للتحول الرقمي دورا رئيسياً في النمو الاقتصادي وانعكاسه الإيجابي على تطوير المجتمع لهذه الدول. وفرض على المجتمع التعامل معه لأن أي تجاوز أو تجاهل له يعني البقاء خارج سباق التطورات المستمرة، لذلك كان لابد من السعي من قبل الحكومات من أجل الاستغلال والدمج في كل أعمالها مع هذه التحولات التكنولوجية الحديثة. لذلك سنتعرف على مفهوم التحول الرقمي وأهدافه والأسباب والدوافع التي أدت لاستخدام التحول الرقمي في تحسين النظام الضريبي، ومتطلبات وضوابط العمل في بيئة التحول الرقمي، وذلك كما يلي:

أولاً: مفهوم التحول الرقمي وأهدافه:

- **يُعرف التحول الرقمي**: بإنه " تبني منظمات الأعمال أداة التقنيات الرقمية التي لها هدف مشترك يسهم في تنفيذ أهدافها بقصد زيادة الكفاءة أو القيمة أو الابتكار" (Farias, 2021).

كذلك ما يعرف بأنه "هو التغير المرتبط بتطبيق التكنولوجيا الرقمية لإحداث تغيير جذري في طريقة العمل ولخدمة المستفيدين بشكل أفضل وأسرع" (اسراء خميس، 2021، ص 120).

وعرف أخر "أن التحول الرقمي هو مجموعة من الخطوات فهي عملية تبدأ وتنفذ من خلال وسيلة الكترونية" (Hausberg, et al., 2019; pp 931: 963)

وقد عرفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCAD) التحول الرقمي " بأنه النتيجة لعملية تحويلية جلبتها المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات، التي جعلت التقنيات أرخص وأكثر قوة وموحدة على نطاق واسع، وأدت إلى تحسين العمليات التجارية، وتعزيز الابتكار في جميع قطاعات الاقتصاد" (مكاوي محمود، 2019، ص 20).

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول إن التحول الرقمي هو عبارة عن عملية استخدام التكنولوجيا الرقمية من أجل التغيير التنظيمي الشامل التي يواجه القطاع العام والخاص على اختلاف حجمها ومجال نشاطها للانتقال من الإجراءات الورقية إلى الإجراءات الرقمية، وخاصة على المستوى الاستراتيجي من أجل تحسين وكفاءة وتطوير الأعمال والخدمات والعمليات في

المؤسسات والشركات، وتقديم أفضل الخدمات للعملاء عبر أدوات الرقمية والمعلوماتية الإلكترونية بشكل عام وعلى النظام الضريبي بشكل خاص.

- أهداف التحول الرقمي

يساهم التحول الرقمي في تحقيق العديد من الأهداف الموجهة لتحسين كفاءة أداء النظام الضريبي وتسهيل الخدمات المقدمة للجمهور والعملاء والحكومات على حد سواء ومن أهم الأهداف:

1- الهدف الاقتصادي

- يساعد التحول الرقمي إدارة الضرائب على وضع الخطط ورسم السياسات المستقبلية واتخاذ القرارات وفقا لبيانات ذات ثقة ومصداقية بين الممول والإدارة الضريبية من خلال امتلاكها قاعدة بيانات سليمة يتم تحديثها بشكل دوري وربط الشبكة مع الوحدات الإدارية المختلفة مع إدارة الضرائب من أجل مساعدتها في حصر المكلفين الجدد وتتبع أعمالهم، مما يساعد هذا الربط في الحصول على كافة البيانات المتعلقة بهم في أقل وقت ممكن وبأقل التكاليف.
- كما يساعد تطبيق التحول الرقمي في تقليل الأخطاء البشرية عند معالجة وتفريغ وتحليل بيانات الإقرار الضريبي، وعلى استعادة جسور الثقة بين المكلفين بالضريبة وإدارة الضرائب مع إرساء دعائم العدالة الضريبية واكتشاف التلاعب ومحاولة التهرب الضريبي من قبل الممولين (السوداني إيمان، 2022).
- يساعد التحول الرقمي في زيادة الشفافية، وانخفاض تكاليف تحصيل الضرائب، ومكافحة التهرب الضريبي، وزيادة الإيرادات الضريبية، مما يُساهم في كفاءة وفاعلية النظام الضريبي، وتعزيز المساءلة التي ستساهم في انخفاض الفساد، ورفع المساواة الضريبية بين الشركات، وخلق منافسة عادلة بين الشركات، والقدرة على تبادل المعلومات، ومعرفة الوضع الضريبي والمالي لدافعي الضرائب (Marija, 2018).
- كما يساهم التحول الرقمي في توحيد الجهود تحت بوابة إلكترونية واحدة، بدلاً من تشتيت الجهود وازدواجية بعض الإجراءات في الحكومة التقليدية. فضلاً عن فتح قنوات استثمارية جديدة من خلال التكامل بين الحكومة الالكترونية والتجارة الالكترونية وذلك عن طريق استخدام نفس التطبيقات والتقنيات والتبادل الداخلي للبيانات.

2- الهدف الإداري:

- يهدف التحول الرقمي إلى بناء نظام رقمي متكامل من أجل رفع كفاءة المنظومة الضريبية بما يضمن حصر المجتمع الضريبي بشكل عادل وسليم مع إرساء دعائم العدالة الضريبية، فضلا عن تنظيم العمليات الإنتاجية وتحسين الأداء الوظيفي والقضاء على البيروقراطية والروتين الذي يوجد في الحكومة التقليدية.
- كما يساعد التحول الرقمي في تحقيق الشفافية في التعامل وإلغاء الواسطة والمحسوبية والمجاملة، واختصار الهرم الإداري التسلسلي الطويل الذي عادة ما يتبع في الحكومة التقليدية، والإسراع في تنفيذ الاجراءات الادارية واختصارها.
- كما يساهم التحول الرقمي في تنظيم قواعد عمل جديدة وبيئة عمل جديدة مختلفة تماماً عن بيئة الحكومة التقليدية، ومفهوم إداري جديد يمثل العمل بروح الفريق الواحد وتوحيد الجهود (مريم حسين، 2013، ص 446).

3- الهدف الاجتماعي:

- يهدف التحول الرقمي إلى إيجاد مجتمع معلوماتي قادر على التعامل مع المعطيات التقنية ومواكبة عصر المعلومات، وتسهيل وسرعة التواصل الاجتماعي من خلال التطبيقات الإلكترونية الكثيرة كالبريد الإلكتروني. وتفعيل الانشطة الاجتماعية المختلفة عن طريق استخدام التطبيقات الإلكترونية الكثيرة.

- يساهم التحول الرقمي في تحقيق العدالة الضريبية من خلال مكافحة التهرب الضريبي وحصر المكلفين بالضريبة، وتقليل التفاوت الاجتماعي، وتعزيز الأفراد والمجتمع بالإدارة الضريبية.

صفوة القول: تهدف الحكومات من استخدام التحول الرقمي هو التحول من الأنظمة الورقية التقليدية إلى الأنظمة الإلكترونية من أجل بناء نظام رقمي متكامل وشامل لجميع أليات النظام الضريبي من أجل حصر المجتمع الضريبي بشكل سليم وكشف حالات عدم الالتزام والحد من التهرب الضريبي، وبالتالي إلى زيادة الحصيلة الضريبية وضمان استمرار تمويل الخزانة العامة للدولة، فضلا عن تبسيط الإجراءات للجمهور وتحسين بيئة العمل وزيادة الرضا الوظيفي للعاملين بها.

ثانياً: الأسباب والدوافع التي أدت لاستخدام التحول الرقمي في تحسين النظام الضريبي

إن أهم الأسباب والدوافع المختلفة التي أدت بالحكومات إلى استخدام التحول الرقمي في الإدارات الحكومية بشكل عام والمنظومة الضريبية بشكل خاص من أجل (بوزيان فيصل & محي الدين، 2021، ص 154):

1- توفير وتطوير البيانات المالية والضريبية من خلال اتخاذ القرارات اللازمة السليمة للمالية العامة من قبل الجهة المختصة، والتدخل في الوقت المناسب مما يؤدى إلى الحفاظ على المستهدف فيما يتعلق بالإنفاق والعجز والدين العام، وكيفية تحصيل الإيرادات الضريبية وتجنب التقديرات الجزافية في عملية حساب الضريبة.

2- ربط منظومة المعلومات المالية الحكومية وحسابات الخزانة الموحد ومنظومة الدفع والتحصيل الإلكتروني بالجهات الحكومية وجميع وحداتها بالجهاز الوطني للإيرادات من خلال إغلاق الحسابات الختامية للموازنة المنتهية في نفس يوم نهاية السنة المالية، مما يساعد على أن تعمل الموازنة الجديدة في اليوم الأول من السنة المالية الجديدة.

3- تحسين بيئة العمل وزيادة درجة الرضا الوظيفي للعاملين بها، ورفع كفاءة عملية التحصيل الضريبي وزيادة الحصيلة الضريبية وموارد الخزانة العامة للدولة، بالإضافة أنه يؤدي إلى زيادة رضا المتعاملين والمواطنين مع الجهة المختصة، ويساعدهم في رفع كفاءة العاملين بها مما يؤدي إلى تغيير ثقافة العمل الحكومي ونشر الوعي الضريبي في المجتمع الضريبي من خلال عملية التطوير، فضلاً عن عملية تسويق الضريبة في الوسائل الإعلامية المختلفة (أبو العينين أحمد، 2023، ص 219).

4- تحديث وتوحيد الهيكل التنظيمي للجهاز الوطني للإيرادات، وتطوير وميكنة الأنظمة المالية الضريبية الحكومية التي ترتكز على بنية معلوماتية قوية ويتم تحديثها وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، من أجل تسهيل الإجراءات والقوانين الضريبية الرئيسية.

5- مكافحة الفساد المالي والإداري وانخفاض مستوى التكوين الأخلاقي لدى بعض موظفي الإدارات العامة، والذي ينطوي على مخاطر تفوق في آثارها مخاطر انخفاض مستوى تأهيلهم وتكوينهم، فافتقار النزاهة والأمانة لدى هؤلاء الموظفين، وعدم ترفعهم عن الشبهات تجعل من الفساد الإداري عملية سهلة، كما لا تخفي خطورة المشكلات التي يثيرها قيام موظفي الإدارات الضريبية بإفشاء ما تتضمنه إقرارات ممولي الضرائب من أسرار تتعلق بأنشطتهم وأرقام أعمالهم ودخولهم (بوزيان فيصل & محي الدين، 2021، ص 297).

6- تقليص عدد الهياكل الإدارية بتجميع الإدارات المتشابهة في إدارة واحدة حسب طبيعة نشاط المكلفين وأرقام أعمالهم المحققة، بغرض تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمكلفين والاستجابة لتطلعاتهم بأقل تكلفة وبكفاءة عالية وبأقصى سرعة.

7- محاربة ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي والتي تهدد بالاقتصاد الوطني، وكذا عجز القوانين والتشريعات وحدها عن معالجة هذه الآفة، حيث أصبح رقمنة النظام الضريبي أمراً ملحاً من أجل خلق هياكل متخصصة تتولى متابعة الشؤون الضريبية

للمكلفين وتسهيل مهام التحصيل الضريبي (حراش إبراهيم، 2021، ص 167).

صفوة القول: تهدف الحكومات إلى تبني التحول الرقمي من أجل تطوير آليات أكثر كفاءة في تحصيل الإيرادات العامة وطرق إنفاقها وجعل الأمور أسهل على السلطات عن طريق تخفيف الأعباء الإدارية، ويمنح المسؤولين مزيداً من الوقت من أجل التركيز على أهم الأنشطة التي تكون لها قيمة كبيرة، فضلا عن تبسيط الإجراءات على الأفراد والشركات وتقليل عبء الامتثال على دافعي الضرائب.

ثالثاً: متطلبات وضوابط العمل في بيئة التحول الرقمي

إن العمل في بيئة التحول الرقمي يتطلب الالتزام بمجموعة من المتطلبات والضوابط لضمان تحقيق الأهداف المرجوة بكفاءة عالية وأقل مخاطر وتنظيم العمل وضمان فعالية الإداء، فيما يلي أبرز المتطلبات والضوابط:

1- المتطلبات المالية:

تعتبر الموارد المالية من أهم المتطلبات لأي مشروع وبالأخص مشروعات التحول الإلكتروني من أجل يساعد على تنفيذ المشروع وتشغيله، وهذا ما يستوجب توفير موازنة نفقات التشغيل والصيانة والدراسات المالية لنفقات المشروع، فضلاً عن ميزانية كافية من أجل شراء التجهيزات المادية والبرمجية والوسائل الضرورية وصيانة الأجهزة والآلات ومختلف المشاكل المحتملة (مليكة & يحياوي، 2022، ص 459).

2- المتطلبات التقنية:

تتمثل في تطوير وتحسين شبكة الاتصالات بحيث تكون ملائمة وجاهزة للاستخدام واستيعاب العدد الهائل من الاتصالات في وقت واحد لكي يتحقق الهدف من استخدام الإنترنت، بالإضافة إلى توفير التكنولوجيا الرقمية المناسبة من تجهيزات وحاسبات آلية وأجهزة ومعدات وأنظمة وقواعد بيانات وبرامج وتوفير خدمات البريد الرقمي، وتوفير كل ذلك للاستخدام الفردي والمؤسسي على أوسع نطاق ممكن (الظاهر أحمد، 2015، ص 48).

لذلك تتطلب عملية التحول الرقمي استخدام منظومة متكاملة من الأجهزة المتخصصة وأنظمة التشغيل ووسائط التخزين والبرمجيات التي تعمل من خلال بيئات تقنية ومراكز معلومات تستخدم بكفاءة وجودة عالية من أجل تقديم خدمات للأفراد والعملاء، فضلاً عن ضرورة وجود فرق مهنية مسئولة عن إدارة المنظومة التقنية والبنية التحتية التكنولوجية للشبكة (الحوال سعاد، 2019، ص 4)، و تتألف البنية التحتية التكنولوجية من:(الأجهزة والمعدات مثل الحواسيب، الماسحات الضوئية، الطابعات الليزرية، وسائط التخزين وحفظ البيانات - شبكة المعلومات - البرمجيات المتطورة والتي يمكن تطويرها مستقبلا) (عفيفة بجاي، 2022، ص 166).

3- المتطلبات البشرية:

يعتبر العنصر البشري مطلب أساسي في نجاح تطبيق التحول الرقمي، وذلك من خلال توفير كوادر بشرية متخصصة ومؤهلة تتميز بالكفاءة والاحترافية العالية على استخدام التكنولوجيا الرقمية في استخدام وتحليل البيانات واتخاذ القرارات الفعالة، فضلاً عن امتلاكها خبرات ومهارات معرفية تؤهلها للتعامل مع مختلف تقنيات وأنظمة المعلومات، من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي لتنفيذ رؤية التحول الرقمي (ولاء محمود، 2018، ص 62).

4- المتطلبات الإدارية والتشريعية:

إن إدارة الخدمات التي يقدمها التحول الرقمي لها خصوصياتها ومقوماتها التي تختلف عن الإدارة التقليدية لمثل هذه الخدمات، لذلك لابد من وجود رؤية استراتيجية والتي تحتاجها الأجهزة الإلكترونية المتعددة التي تعمل ضمن الإطار الرسمي الواحد إلى

تحديد معالم التوجه نحو الشكل الإلكتروني الجديد، وذلك ضمن مسار موحد يقود إلى حسن تطبيق التحول الرقمي في نهاية المطاف (إسماعيل صادق، 2010، ص 223). كما يحتاج إلى قيادته إدارية إلكترونية مؤهلة ومدربة لدعم التطوير والتغيير ومعالجتها الفعالة لتكنولوجيا المعلومات مع القدرة على الابتكار وإعادة تصميم الثقافة التنظيمية وخلق المعرفة.

كما يحتاج التحول الرقمي إلى وضع مجموعة من النصوص التشريعية والقانونية الخاصة تحكمها، وتتماشى مع المستجدات الجديدة وتلبي متطلبات التكيف معه، وتقدم لها التنظيم القانوني المناسب الذي يكفل تحقيقها لأهدافها على أفضل وجه ممكن، لأن معظم التشريعات والقوانين نشأت في بيئة تقليدية لذا فإنها قد أسست لأداء العمل وفقاً لمعايير الانتقال واللقاء المباشرين بين الموظف وطالب الخدمة، وعليه فإن التحول الإدارة الإلكترونية يحتاج بيئة قانونية وتشريعية مختلفة تسهل عمل الإدارة الإلكترونية وتضفي عليها المشروعية والمصداقية في كافة النتائج القانونية المترتبة عنها حتى تكون مقبول من طرف الزبون (إيمان زكي، 2009).

5- المتطلبات الأمنية (تأمين البيانات):

تتزايد المخاطر المتعلقة بالأمن السيبراني مع تطبيق التحول الرقمي، لذلك تعد قضية أمن المعلومات من أبرز الصعوبات التي تواجه التحول الرقمي، حيث أن المعلومات والوثائق التي يعمل على حفظها وتطبيق إجراءات المعالجة عليها إلكترونياً يجب المحافظة عليها، حيث يلزم وجود الخصوصية والأمن إلكتروني من أي اختراق لها، وعليه تحتاج الحكومات إلى حماية قوية ضد الهجمات السيبرانية والاختراقات التي قد تؤدى إلى سرقة أو انتهاك بيانات الشركات والاعتداء على مبدأ الخصوصية، وتزوير التوقيعات الإلكترونية والاعتداء على مبدأ الملكية الفكرية أو تعطيل الأنظمة إلى غير ذلك من جرائم تقنية المعلومات الحديثة، فضلا عن وضع القوانين التي تحول دون السطو الإلكتروني أو إفشاء سرية المعلومات في الإدارة الإلكترونية (الظاهر أحمد، مرجع سابق، ص 39؛ المبيضين صفوان، 2020، ص 19-20).

خلاصة القول: تعد متطلبات التحول الرقمي مطلبا أساسياً لتحقيق أهداف النظام الضريبي في عملية الإصلاح الشامل للمنظومة الضريبية من أجل تطويرها وتحسين قدرتها وزيادة كفاءتها وشفافيتها، وتحسين الإنتاجية وتعزز الابتكار والتنافس والاستدامة والتي تساهم في تعزيز الاقتصاد الرقمي. حيث يعد المتطلبات التقنية هي البنية التحتية الأساسية للتحول الرقمي وهي الأدوات الإلكترونية التي من خلالها يتم نجاح هذا التحول، كما يساعد المتطلب الإداري والتشريعي في تغيير الهيكل التنظيمي والثقافة الداخلية لتحقيق نجاحات مستدامة، في إدارة وتحصيل الضرائب من أجل مواكبة التطورات المتسارعة والمستحدثات العالمية. وكذلك يلعب العنصر البشري المؤهل دور مهماً في هذا المجال من خلال إدارة هذا التحول بشكل متطور وفعال.

المبحث الأول: آليات تطبيق التحول الرقمي في تحسين كفاءة المنظومة الضريبية في البحرين

يلعب التحول الرقمي دوراً كبيراً في النظام الضريبي البحريني من خلال إنجاز بعض المعاملات الضريبية؛ بدءاً من تقديم الممول طلب التسجيل الإلكتروني، ومروراً بتقديم الإقرار الضريبي الإلكتروني وتقديم التظلمات أو الاعتراضات المتعلقة بالضريبة، والسجلات والدفاتر والمراسلات الإلكترونية وصولاً إلى عملية سداد الضريبة والغرامات الإدارية[2]. وتشمل أهم آليات تطبيق التحول الرقمي في النظام الضريبي البحريني مايلي:

(2) المادة (71) مرسوم بقانون رقم (48) 2018 بإصدار قانون ضريبة القيمة المضافة البحريني. كذلك أنظر: أحمد سعد محمد أبو العينين، أثر التحول الرقمي في تحسين مستوى كفاءة النظام الضريبي المصري، مرجع سابق، ص226.

1- التسجيل الضريبي الإلكتروني:

يعد نظام التسجيل الإلكتروني للمكلفين بالضريبة بمثابة حجر الأساس لنظم التحصيل الضريبي الإلكتروني، حيث يتم منح كل مكلف رقماً ضريبياً حتى يتمكن من إنجاز كافة المعاملات الضريبية، وتحديد التزاماته الضريبية المختلفة (هبة عبدالمنعم & الفران، 2021، ص 21)، لذلك تستطيع الشركات والأفراد التسجيل من أجل الحصول على رقم التعريف الضريبي (TIN) مباشرة من موقع الجهاز الوطني للإيرادات.

فقد نص المشرع البحريني في المادة (71) من قانون ضريبة القيمة المضافة " على الخاضع للضريبة استيفاء وتقديم طلبات التسجيل الضريبي، والإقرارات الضريبية، وغيرها من الطلبات والتظلمات والاعتراضات المتعلقة بالضريبة، وكذلك سداد الضريبة الصافية المستحقة والغرامات الإدارية المرتبطة بها من خلال النظام الإلكتروني المعتمد لدى الجهاز"

كما عرف المشرع البحريني السجل إلكتروني بأنه " معلومات يتم إنشاءها أو إرسالها أو تسلمها أو تخزينها بوسيلة إلكترونية، وتشمل بحسب الأحوال، كافة المعلومات التي تقترن أو ترتبط منطقياً بالسجل على نحو يجعلها جزءاً منه سواء أنشئت في وقت متزامن أم لا" [3]

وقد ميز المشرع البحريني بين نوعين من التسجيل لأغراض الضريبة على القيمة المضافة، النوع الأول: التسجيل الإلزامي عندما يبلغ حجم توريداته الحد القانوني للتسجيل وهو سبعة وثلاثون ألف وخمسمائة دينار بحريني[4]، أما النوع الثاني: التسجيل الاختياري أجاز المشرع للشخص غير المطالب بالتسجيل الالزامي أن يطلب اختيارياً لأغراض الضريبة، وذلك عندما يبلغ حد التسجيل ثمانية عشر ألف وسبعمائة وخمسين ديناراً بحرينياً خلال الإثني عشر شهراً القادمة[5].

فقد بلغ عدد المسجلين لضريبة القيمة المضافة والمنشورة على موقع الجهاز الوطني للإيرادات قرابة 24830 خاضع مسجل لضريبة القيمة المضافة من 2019 حتى نهاية الربع الثالث من عام 2024[6]. كما بلغ إجمالي إيرادات رسوم ربط النظام الإلكتروني للسجلات التجارية في عام 2022 مبلغ (96) ألف دينار، بينما ارتفعت هذه الإيرادات في عام 2023 إلى مبلغ (168) ألف دينار [7].

2- الإقرار الضريبي الإلكتروني:

عرف المشرع البحريني الإقرار الضريبي بأنه "البيانات والمعلومات المحددة لغايات الضريبة والتي يتوجب على الخاضع للضريبة الإفصاح عنها وفقاً للنموذج المعد لهذا الغرض من قبل الجهاز" [8]

ويعد تقديم الإقرار الضريبي إلكتروني أحد أهم مراحل آليات التحول الرقمي، حيث يتمكن المكلفون بالضريبة من الحصول على كافة المعلومات اللازمة التي يحددها النظام، ومن ثم يتم أرسال الإقرار الضريبي والوثائق المصاحبة له للفحص من قبل الجهاز الوطني للإيرادات.

---

(3) المادة (1) من مرسوم بقانون رقم (54) لسنة 2018 بإصدار قانون الخطابات والمعاملات الإلكترونية، منشور بالجريدة الرسمية، العدد 3395، الخميس 29 نوفمبر 2018.

(4) المادة (29) من مرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2018 بإصدار قانون الضريبة على القيمة المضافة البحريني.

(5) المادة (33) من مرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2018 بإصدار قانون الضريبة على القيمة المضافة البحريني.

(6) موقع الجهاز الوطني للإيرادات https://www.nbr.gov.bh/statistics . تاريخ الدخول: 2024/11/2.

(7) وزارة المالية والاقتصاد الوطني، بمملكة البحرين، الحساب الختامي، للسنة المالية 2023.

(8) المادة (1، البند 42) من مرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2018 بإصدار قانون الضريبة على القيمة المضافة البحريني

وقد نص المشرع البحريني على تقديم الإقرار الضريبي الإلكتروني في المادة (50) الفقرة (أ) على أنه "يجب على الخاضع للضريبة تقديم الإقرار الضريبي إلى الجهاز إلكترونياً وفقاً للآلية المعدة لهذا الغرض"، كما نصت نفس المادة في الفقرة (د) على أن " يعد إيصال الإقرار الضريبي الإلكتروني بمثابة إيصال رسمي باستلام الإقرار الضريبي، ويعد التاريخ الذي قدم فيه الإقرار الضريبي من خلال الموقع الإلكتروني للجهاز بمثابة التاريخ الفعلي لتقديم الإقرار الضريبي" كما نصت الفقرة (هـ) من نفس المادة على أن " يعد تقديم الإقرار الضريبي من خلال الموقع الإلكتروني للجهاز بمثابة موافقة وإقرار من الخاضع للضريبة بصحة البيانات الواردة فيه وصحة صدوره عنه" [9].

يتبين لنا من نص المادة (50) أن المشرع البحريني قد حرص على أن يتضمن الإقرار الضريبي بيان مكتوب بالعناصر الخاضعة للضريبة من واقع دفاتر وسجلات الممول خلال الفترة الضريبية التي حددها القانون ولائحته التنفيذية، حيث يلتزم الممول (أو الغير) بتقديمه إلى جهة ربط وتحصيل الضريبة خلال المواعيد التي يحددها القانون، كما يجب على الخاضع للضريبة أن يتقدم بإقرار ضريبي عن كل فترة ضريبية، يتضمن الإفصاح عن جميع عمليات التوريد أو الاستيراد التي قام بها أو تلقاها خلال الفترة الضريبية، كذلك عليه تقديم الإقرار الضريبي إلى الجهاز الوطني للإيرادات بوسيلة إلكترونية وفقاً للآلية المعدة لهذا الغرض (العوسي غزال، 2021، ص 37).

كما اعتبر المشرع إيصال الإقرار الضريبي الإلكتروني بمثابة وثيقة رسمية باستلام الإقرار، ويعد تاريخ تقديم الإقرار الضريبي عبر المواقع الإلكترونية للجهاز بمثابة التاريخ الفعلي لتقديم الإقرار الضريبي من قبل الخاضع للضريبة وموافقته وإقراره بصحة البيانات الواردة فيه وصحة صدوره عنه[10].

وتعد وسيلة تقديم الإقرار الضريبي من أفضل الوسائل التي أقرها المشرع البحريني في ربط الضريبة على القيمة المضافة، حيث يساهم نظام الإقرار الضريبي الإلكتروني في ضم القطاع الخاص، وبناء قاعدة بيانات تسمح بالتنبؤ بالضريبة كناتج لتتبع الممول بدقة طوال العام، بالإضافة إلى فحص صحة أرقام التسجيل الضريبي في الفواتير، والتأكد من صحة البيانات المسجلة فيها حيث يتم الفحص الأوتوماتيكي لملفات فواتير المبيعات والمشتريات، وذلك لمراجعة الملف قبل رفعه على المنظومة، وتحديد الأخطاء الموجودة بالفاتورة وإظهارها للممول ليقوم بإصلاحها قبل إرسالها للجهاز متضمنة معلومات مهمة مثل رقم التسجيل واسم المنشأة وعنوانها وغيرها من المعلومات الإجبارية (Li, Nucciarelli, Roden, & Graham, 2016, p. 514-528).

وقد بلغت إجمالي الإيرادات من ضريبة القيمة المضافة المحصلة من إقرارات الخاضعين في عام 2021 مبلغ (32.4) مليون دينار عندما كان سعر الضريبة 5%، بينما ارتفعت هذه الإيرادات في عام 2022 إلى الضعف حيث بلغ (79.1) مليون دينار عندما ارتفع سعر الضريبة إلى 10%، أما في عام 2023 فقد وصل مبلغ الإيرادات إلى (136.4) مليون دينار [11].

نلاحظ مما سبق إن تقديم الإقرارات الضريبية الإلكترونية ساهم في زيادة الإيرادات الضريبية وزيادة الامتثال للضريبة، فضلاً عن إنهاء حالات التكدس من خلال عدد مرات تردد الممولين والمسجلين على إدارة الضرائب، وكذلك تخفيض تمكين مأموري الضرائب من القيام بمهامهم الأساسية في فحص الملفات الضريبية خاصة ذات القيمة الكبيرة للحد من التهرب الضريبي.

---

(9) المادة (50) الفقرة (أ، د، هـ) من اللائحة التنفيذية لضريبة القيمة المضافة البحريني.

(10) المادة (50 الفقرة د، ه) من اللائحة التنفيذية لقانون ضريبة القيمة المضافة البحريني.

(11) وزارة المالية والاقتصاد الوطني، بمملكة البحرين، الحساب الختامي، لسنوات مالية (2021،2022،2023).

3- الفحص الضريبي الإلكتروني

ويقصد به: "مجموعة من الأساليب والإجراءات التي ترتكز على القوانين والقواعد التشريعية والمحاسبية المتبعة في التحقق من صحة ودقة احتساب الضريبة الواردة في إقرار الممول الضريبية ومرفقاتها للوصول إلى تحديد الدخل الخاضع للضريبة" (الحروي كمال، 2018، ص 31)

يعتبر الفحص الضريبي الإلكتروني جوهر عمل الإدارة الضريبية، يهدف إلى مراجعة الإقرارات الضريبة المقدمة من الممول ومطابقتها بالدفاتر والمستندات وكافة البيانات الأخرى المتاحة من تعاملات، ومعاينات، ومناقشات للوصول إلى الوعاء الصحيح للضريبة، وتحديد قيمة الضريبة المستحقة للممول، والتي تكون وفق القانون الضريبي (نصير مبروك، 2021، ص 73).

ويأتي أهمية الفحص الضريبي في كونه وسيلة لا غاية، حيث يعتبر أحد الأدوات الأساسية التي تستخدمها الدول لضمان الامتثال الضريبي وتحقيق العدالة الضريبية، كما تهدف إلى مساعدة إدارة الضرائب في تحديد الوعاء الضريبي على نحو علمي منظم، والقدرة على توفير المعلومات المطلوبة بسرعة فائقة وبكفاءة عالية، ويقلل من الوقت اللازم لاسترجاع الوثائق لكل من الفاحص الضريبي والمكلف، وتوفير الوقت والجهد في تخطيط وتنفيذ مهام الفحص، فضلاً عن سهولة حصر وضبط المجتمع الضريبي، وانخفاض تكلفة التحصيل وزيادة الحصيلة الضريبية، وزيادة مستوى الالتزام بأحكام القانون الضريبي والامتثال له، مما يساعد النظام الضريبي في تحقيق أهدافه المالية والاقتصادية والاجتماعية (العربيد & الخطيب، 2007).

لذلك نص المشرع البحريني على حق مأموري الضبط القضائي في "الاطلاع على الدفاتر والسجلات وفحص المستندات وغيرها من الوثائق (مطبوعة أو إلكترونية) وطلب نسخ منها، والحصول على المعلومات اللازمة لأغراض الرقابة على استحقاق الضريبة والتحقق من امتثال الخاضع للضريبة"[12].

صفوة القول: يعتبر الفحص الضريبي الإلكتروني الركيزة الأساسية لعمل الإدارة الضريبية، من حيث تحديد الضريبة المستحقة لكل ممول، كما يتم من خلاله جمع المعلومات والبيانات للتأكد من مستوى الامتثال للقوانين الضريبية المعمول بها. كما يساهم الفحص الضريبي الإلكتروني إلى عدم تأخير الفحص وسهولة حصر وضبط المكلفين بالضريبة، وانخفاض تكلفة التحصيل وزيادة الإيرادات الضريبية، فضلاً عن حفظ البيانات والمعلومات المتاحة وسهولة استرجاعها مما يؤدى إلى سهولة الوصول إليها عند الحاجة.

4- الفاتورة الضريبية الإلكترونية:

عرف المشرع البحريني الفاتورة الضريبية بأنها" كل مستند خطى أو إلكتروني يلتزم الخاضع للضريبة بإصداره وتدون فيه تفاصيل التوريد وفقاً لأحكام القانون"[13]، وتعرف الفاتورة الإلكترونية "بأنها نسخة إلكترونية من الفاتورة الورقية التقليدية، بمعنى أنه يتم إنشاؤها وإرسالها وتلقيها بشكل إلكتروني بواسطة برنامج إلكتروني، كما أنها تعتبر حل منخفض التكاليف مقارنة مع عملية إعداد الفواتير بشكل يدوي أو ورقي، خاصة للشركات الصغيرة والناشئة التي لا تتوفر لديها ميزانية كبيرة (يزن نزال، 2020، ص 11).

وتعد الفاتورة الإلكترونية النواة الأولى في تنفيذ الفحص الضريبي للضريبة القيمة المضافة، إذ أنها تختصر عملية الفحص الضريبي من حيث تقليل الوقت والقضاء على التقديرات الجزافية، حيث تتيح لمأموري الفحص في إدارة الضرائب من معرفة

---

(12) المادة (91 البند3) من اللائحة التنفيذية لقانون ضريبة القيمة المضافة البحريني.

(13) المادة (1، البند 44) من مرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2018 بإصدار قانون الضريبة على القيمة المضافة البحريني.

بيانات الممولين، والقيمة والتاريخ، التوقيت، نوع السلعة أو الخدمة، الأمر الذي يسهل لهم مهمة الفحص والتأكد من صحة البيانات الواردة في الإقرارات، فضلاً عن تخفيف أعباء الاحتفاظ بالفواتير الورقية، وارشفتها، وكذلك تؤدي إلى جعل جميع الممولين يدفعون نصيبهم العادل من الضرائب (سامي مراد، 2020، ص 48). كما تساهم الفاتورة الإلكترونية في تسهيل عمليات التبادل التجاري بين الشركات بصورة رقمية تواكب أحدث التطورات التكنولوجية العالمية في هذا الخصوص، وتضاهي أفضل الممارسات العالمية في العديد من الدول المتطورة في العمل الضريبي (آمال إبراهيم، 2021، ص 272).

لذلك أدخلت حكومة البحرين نظام الفاتورة الإلكترونية لفرض ضريبة القيمة المضافة حيث نص المشرع على " كل مستند خطى أو إلكتروني يلتزم الخاضع للضريبة بإصداره وتدون فيه تفاصيل التوريد وفقاً لأحكام القانون"[14]. كذلك نص في المادة (56) الفقرة (أ)على أنه "يجوز للخاضع للضريبة أن يصدر ويحتفظ بالفواتير الضريبية والاشعارات الدائنة والمدينة وغيرها من المستندات المثبتة لتوريداته بطريقة إلكترونية"، وفي الفقرة (ب) نص على أنه " يجب على الخاضع للضريبة الذي يرغب في إصدار وحفظ الفواتير الضريبية والمستندات المشار إليها بطريقة إلكترونية أن يحصل من الجهاز على موافقة مسبقة" [15].

يتبين مما سبق أن حكومة البحرين قد تبنت نظام الفاتورة الإلكترونية وألزمت جميع المكلفين بضريبة القيمة المضافة بها من أجل تدوين فيه جميع تفاصيل التوريد بطريقة إلكترونية بعد أخذ موافقة مسبقة من قبل الجهاز، وترى الباحثة أن على الجهاز الوطني للإيرادات من وضع استراتيجية تهدف إلى كشف الغش أو التزوير للفواتير الإلكترونية ومحاولة مكافحتها.

5- السداد أو الدفع الإلكتروني:

يعرف نظام الدفع الإلكتروني على "أنه خدمات دفع تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو أي ألية يمكن من خلالها تحويل النقود الإلكترونية من حساب إلى حساب أخر، بعض النظر عن مكان المالك أو صاحب الحساب" (رمضان صديق، 2020، ص 40).

تعد عملية السداد أو الدفع الإلكتروني هي المرحلة الأخيرة في التنظيم الفني للضريبة، فهي تعد أهم وأخطر المراحل؛ حيث تعتبر المراحل السابقة تمهد للوصول إلى المرحلة التحصيل، فلو أخفقت الإدارة الضريبية في ذلك، ضاع كل ما بذلته من جهد، وما أنفقت من مال على المراحل السابقة، فضلاً عن ما يترتب على ذلك من انخفاض في الإيرادات الضريبية، وبالتالي إلى عجز في تمويل الموازنة العامة (الدلجاوي، 2023، ص 73).

وقد أحسن المشرع البحريني عندما فرض السداد أو الدفع الإلكتروني حيث نصت اللائحة التنفيذية في المادة (64 الفقرة أ) على أن " تسدد الضريبة والفروقات الضريبية والغرامات الإدارية المستحقة بصورة إلكترونية وفقاً للآلية التي يحددها الجهاز"، واشتراط المشرع على آلية سداد الضريبة في الفقرة (ب) ونص على أنه " يجب على الخاضع للضريبة عند سداد الضريبة المستحقة أن يقوم بتوفير جميع التفاصيل المتعلقة برقم التسجيل الخاص به وتحديد الفترة الضريبية التي يتم سداد الضريبة عنها"[16].

وتعد عملية السداد أو الدفع الإلكتروني من عمليات الوساطة التي تساعد كل من البائع والمشتري على دفع الضريبة وقيمة المعاملات عبر الإنترنت من خلال بطاقات الدفع النقدي من أي مكان وفي أي وقت أو من خلال تحميل برنامج يربط العملاء بحساباتهم في البنوك، مما يوفر تسهيلات عديدة لكلا الطرفين (طالح صالح، 2022، ص 73).

---

(14) المادة (1، البند 44) من مرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2018 بإصدار قانون الضريبة على القيمة المضافة البحريني
(15) المادة (56 الفقرتين أ، ب) من اللائحة التنفيذية لقانون ضريبة القيمة المضافة.
(16) المادة (64/الفقرة أ) من اللائحة التنفيذية لقانون ضريبة القيمة المضافة.

ويتم تحصيل الإيرادات الضريبية في مملكة البحرين بعدة وسائل من أهمها: [17]

- **التحصيل عن طريق الشيكات:** يتم إصدار جميع الشيكات المستحقة للجهة الحكومية باسمها ومسطراً بكلمة (لحساب المستفيد)، ولابد وأن يشتمل إيصال الاستلام على بيانات الشيك المستلم، ويحرر الإيصال باسم صاحب المعاملة بغض النظر عما إذا كان الشيك مسحوبا من حسابه أو من حساب شخص أو جهة أخرى، وبشرط أن يدون اسم الحساب المسحوب عليه الشيك أيضا على إيصال الاستلام في حالة ما إذا كان مختلفا عن اسم صاحب المعاملة.

- **التحصيل الإلكتروني**: تلتزم الجهات الحكومية بتحصيل الأموال من خلال القنوات الإلكترونية، وذلك بالتنسيق مع إدارة المدفوعات والتحصيل، من خلال البطاقات المالية (أجهزة نقاط البيع) وأجهزة الدفع الذاتية.

- **التحصيل عن طريق الانترنت**: يجوز للجهة الحكومية تحصيل الأموال الحكومية عن طريق شبكة الانترنت متى ما توفر لديها النظم والأجهزة والكوادر المؤهلة لإدارة المعاملات التي تتم من خلال موقعها بشبكة الانترنت، ولابد من استخدام نظم الحماية المناسبة لبيانات بطاقات ائتمان العملاء، والسجلات وقواعد البيانات الحكومية من الاختراق من قبل الأطراف غير المصرح لها بذلك.

- **التحصيل من خلال الخصم المباشر:** يجوز للجهات الحكومية تحصيل إيراداتها من العملاء من خلال الخصم المباشر من حساباتهم في البنوك بناءً على موافقتهم، ويجب أن يكون المبلغ المخصوم مساوياً للفاتورة الصادرة للعميل مقابل السلعة / الخدمة المقدمة له، ويجب إرسال الفواتير وتوفيرها للعملاء في الوقت المناسب إلى جانب جميع التفاصيل اللازمة. ويتعين عليها أرسال فواتير أو إشعارات بالمبالغ المستحقة في المواعيد الدورية المنتظمة أو أي فترات أخرى محددة، كالفواتير الشهرية أو إشعارات التجديد الدورية للتراخيص.

6- التوقيع الإلكتروني:

عرف المشرع البحريني التوقيع الإلكتروني بأنه " بيانات في شكل إلكتروني ضمن سجل إلكتروني أو ملحقة أو مرتبطة به، تستخدم للتعريف بُموقع السجل ولبيان قصده بشأن المعلومات التي يتضمَّنها السجل"[18].

وتتعدد صور التوقيع الإلكتروني بحسب الطريقة التي يتم بها هذا التوقيع، كما تتبين هذه الصور فيما بينها من حيث درجة الثقة ومستوى ما تقدمه من ضمان، وبحسب الإجراءات المتبعة في إصدارها وتأمينها والتقنيات التي تتيحها.

وهناك عدة صورة للتوقيع الإلكتروني ومن أهمها:

الصورة الأولى: التوقيع بالقلم الإلكتروني (Pen-op):

وتتمثل هذه الطريقة بنقل التوقيع المحرر بخط اليد عن طريق التصوير بالماسح الضوئي (Scanner)، ثم نقل هذه الصورة إلى الملف الذي يراد إضافة هذا التوقيع إليه لإعطائه الحجية اللازمة، وبهذه الطريقة يتم نقل توقيع الشخص مضمناً المحرر عبر شبكة الاتصال الإلكتروني (جميعي، 2000، ص 35). وتتميز هذه الطريقة أنه لا يمكن إنكارها لمرونتها وسهولة استعمالها، حيث يتم من خلالها تحويل التوقيع التقليدي إلى الشكل الإلكتروني عبر أنظمة معالجة المعلومات.

الصورة الثانية: استخدام البطاقات الممغنطة المقترن بالرقم السري:

وهي الطريقة الأكثر شيوعاً، ولا يتطلب استخدامها خبرة معينة أو عناء، بل يمكن لكل شخص أن يستخدمها، كما أنها لا تستلزم

---

(17) الدليل المالي الموحد، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الإصدار (1.7) -أغسطس 2024، مملكة البحرين، ص75-77.
(18) (المادة 1) من مرسوم بقانون رقم (54) لسنة 2018 بإصدار قانون الخطابات والمعاملات الإلكترونية.

أن يمتلك الشخص جهاز كمبيوتر أو أن يكون جهازه متصلاً بشبكة الإنترنت (ثروت عبدالحميد، 2007، ص 56). حيث يقوم البنك بإصدار هذه البطاقات ويستخدمها العميل للسحب النقدي من خلال أجهزة الصراف الآلي. وتتميز هذه الصورة من صور التوقيع في الشكل الإلكتروني بسهولة وبساطة استخدامها، وبقدر كبير من الأمان والثقة حيث يتطلب العملية إدخال البطاقة في الجهاز وإدخال الرقم السري الخاص بالعميل (زهرة محمد، 1995، ص 96)، كما اعترف القضاء له بالحجية الكاملة في الإثبات.

الصورة الثالثة: التوقيع باستخدام الخواص الذاتية:

وهذه الصورة علمية حديثة ومتطورة، تدخل ضمن تكنولوجيا البصمات والخواص الحيوية والطبيعية، فهي تعتمد على الخصائص الفيزيائية والطبيعية والسلوكية للأفراد، حيث تشمل البصمة الأصابع – وبصمة شبكية العين البشرية – البصمة الصوتية – خواص اليد البشرية – التعرف على الوجه البشري- التوقيع الشخصي، وتعد هذه الوسائل موثوق بها (جميعي، مرجع سابق، ص 40-41)، ولكن تتطلب تكلفة عالية نسبياً، وصنع نظام آمن في شبكات المعلومات باستخدام الوسائل البيومترية، فقد تم الحد من انتشاره إلى درجة كبيرة وجعلته قاصراً على بعض الاستخدامات المحدودة[19].

الصورة الرابعة: التوقيع الرقمي (البصمة الرقمية):

يقصد بالتوقيع الرقمي "بيان أو معلومة يتصل بمنظومة بيانات أخرى، أو صياغة منظومة في صورة شفرة (كود)، والذي يسمح للمرسل إليه إثبات مصدرها والاستيثاق من سلامة مضمونها، وتأمينها ضد أي تعديل أو تحريف"[20]

ويتم طريقة التوقيع الالكتروني رقمياً من خلال استخدام اللوغاريتمات، تحويل المحرر المكتوب من نمط الكتابة العادية إلى معادلة رياضية، وتحويل التوقيع إلى أرقام ومتى يكتمل المحرر من الناحية القانونية فإن الأمر يستلزم ضرورة وضع التوقيع عليه، وهو ما يحدث بإضافة الأرقام إلى المعادلة الرياضية، حيث يكتمل المحرر، ويتم حفظه بجهاز الحاسب الآلي، ولا يستطيع أحد أن يعيد المحرر إلى صيغته المقروءة إلا الشخص الذي لديه المعادلة الخاصة بذلك، والتي تقوم بدور المفتاح، وهذه الطريقة تحقق أعلى درجة الثقة والأمان للمحرر، ويضمن تحديد هوية أطرافه وتمييزهم بدقة (ثروت عبدالحميد، مرجع سابق، ص 62).

7- مسك وحفظ السجلات والدفاتر المحاسبية إلكترونيا:

نص المشرع البحريني في المادة (102/ الفقرة أ) من لائحة ضريبة القيمة المضافة على الخاضع للضريبة حفظ السجلات والدفاتر المحاسبية إلكترونياً عند استيفاء الشروط الآتية:

1- سهولة الوصول إلى استخراج السجلات والدفاتر المحاسبية من نظام الحاسب الآلي المستخدم عند طلب الجهاز.
2- إمكانية حفظ المستندات وغيرها من الوثائق التي تدعم السجلات والدفاتر المحاسبية بشكل إلكتروني أو نسخة ورقية.
3- الاحتفاظ بالسجلات والدفاتر المحاسبية بشكل آمن لا يمكن معه المساس أو التلاعب بها.

كما نصت الفقرة (ب) من نفس المادة على " يجوز للجهاز مراجعة النظام الإلكتروني المستخدم لدى الخاضع للضريبة للتحقق من ملائمته لتطبيق أحكام القانون واللائحة".

كذلك إلزام المشرع البحريني الخاضع للضريبة وفقاً لأحكام القانون بالاحتفاظ بطريقة منتظمة بالسجلات والفواتير الضريبية والدفاتر المحاسبية المتعلقة بعمليات توريد أو استيراد السلع والخدمات، كذلك الزمت بتزويد الجهاز الوطني للإيرادات بتلك

(19) حيث يقتصر استخدام هذه التقنيات حالياً على أجهزة الأمن والمخابرات كوسيلة للتحقق من الشخصية وتحديد استخدام المرخص لها.

(20) Selone la norme ISO 7998-2 de 1988, par signature numerique on entend:" donnée a une unite de données, ou transformation cryptographique d' une unite de donnée, permettant a un destinataire de prouver la source et I'integrite de I'unite de données et protegeant contre la contrefacon.

السجلات والفواتير والدفاتر عند الحاجة لها من قبل الجهاز[21]، وتكون مدة حفظ السجلات والدفاتر المحاسبية خمس سنوات تبدأ من انتهاء الفترة الضريبية المتعلقة بها[22].

صفوة القول: تلعب آليات التحول الرقمي السابقة ذكرها دوراً فعالاً ومباشراً في تحسين ورفع كفاءة النظام الضريبي الأمر الذي سينعكس بشكل إيجابي، من حيث الفحص الإلكتروني لملفات فواتير المشتريات والمبيعات ومراجعتها قبل رفعها على المنظومة وتحديد الأخطاء الموجودة بالفاتورة وإظهارها للممول حتى يتسنى له القيام بإصلاحها قبل إرسالها للجهاز، كما أن توفر الفاتورة الإلكتروني والإقرار الضريبي، وإمكانية الربط بين المعلومات المتبادلة والمتشابكة بين الممولين والشركات والجهات الحكومية، وهو ما يُمكن من حصر المجتمع الضريبي، وبالتالي إلى زيادة التحصيل للإيرادات الضريبية، فضلاً عن الحد من التهرب الضريبي.

المبحث الثاني: آثار تطبيق التحول الرقمي على النظام الضريبي في البحرين

يؤدى التحول الرقمي دوراً كبيراً في تقديم الخدمات بطرق مبتكرة ومتطورة في كافة المجالات بشكل عام وعلى النظام الضريبي بشكل خاص من خلال تحصيل الدولة لحقوقها والاستغلال الأمثل للمتخصصات المالية، كما يساعد في زيادة الموارد العامة وحسن إدارتها وزيادة كفاءة الأداء المالي، حيث يساهم التحول الرقمي على مايلي:

1- تبسيط وتوحيد الإجراءات الضريبية

منذ تطبيق حكومة البحرين التحول الرقمي في القطاع الحكومي في عام 2007 من خلال تأسيس مشروع بوابة الحكومة الإلكترونية من أجل تبسيط وتوحيد إجراءاتها بما يوفر للمجتمع حياة أفضل، حيث تم وضع المسار للجهات الحكومية من أجل تمكينهم من تطوير الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين، من خلال اعتماد الأشخاص على إنجاز معاملاتهم الرسمية المتعلقة بهم عبر الحكومة الإلكترونية والتي تتيح لهم سرعة إنجاز المعاملات وبأقل جهد مبذول[23].

كما سعت الحكومة إلى إنشاء لجنة متخصصة شاملة لمجالات التحول الرقمي وتطوير الخدمات الإلكترونية والرقمنة داخل المؤسسات والهيئات الحكومية من خلال إعداد خطة استراتيجية رقمية متقدمة تعتمد على البنية التحتية المتطورة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بهدف تحسين الكفاءة التشغيلية وتعزيز اتخاذ القرارات المستندة إلى أحدث وأدق البيانات، الأمر الذي يعود بتأثير إيجابي واسع على الاقتصاد الوطني [24].

لذلك ساهم التحول الرقمي بشكل كبير في تطوير المنظومة الضريبية في البحرين، حيث حقق الجهاز الوطني لإيرادات تقدماً كبيراً في رقمنة جميع الإجراءات المتعلقة بالضرائب من خلال بوابة الحكومة الإلكترونية، من أجل تبسيط وتوحيد الإجراءات الضريبية للأفراد والشركات، وسرعة الإنجاز وتحسين الخدمات المقدمة، وتسهيل عمليات الحصر والفحص والربط والحجز والتحصيل داخل الجهاز، حيث أصبح من السهل تقديم الإقرارات الضريبية للمكلفين بدفع الضريبة، بالإضافة إلى تقديم طلبات الاستفسار أو الاعتراض أو التظلم دون الحاجة إلى زيارة الجهاز الوطني للإيرادات، وهذا يقلل من العبء على الأفراد والشركات

---

(21) المادة (69) من مرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2018 بإصدار قانون الضريبة على القيمة المضافة البحريني

(22) المادة (103) من اللائحة التنفيذية لقانون ضريبة القيمة المضافة البحريني.

(23) موقع حكومة مملكة البحرين، رحلة التحول الرقمي لحكومة مملكة البحرين: الابتكار من أجل الحوكمة ومجتمعات مستدامة وشاملة، تاريخ الزيارة 2024/11/27، الموقع الإلكتروني :
https://bahrain.bh/wps/portal/ar/BNP/BahrainAtAGlance/BahrainDigitalGovernmentJourney

(24) موقع وزارة المالية والاقتصاد الوطني، التحول الرقمي، تاريخ الزيارة 2024/11/27، الموقع الالكتروني
https://www.mofne.gov.bh/:

ويسهل عليهم الامتثال للقوانين الضريبية، فضلاً عن أنها تعد وسيلة رقابية ناجحة في تسهيل الوصول إلى الممولين ومكافحة التهرب الضريبي.

2- زيادة الحصيلة الضريبية:

يساعد التحول الرقمي في زيادة الإيرادات الضريبية من خلال مكافحة التهرب الضريبي وتعزيز الشفافية في المعاملات المالية والضريبية، ووفقاً لدراسة أجراها صندوق النقد الدولي (IMF) عام 2021، والتي أظهرت البيانات أن الدول التي قامت برقمنة أنظمتها الضريبية شهدت انخفاضاً ملحوظاً في معدلات التهرب الضريبي بنسبة تصل إلى 20 % [25].

كما تشير التجارب الدولية الناجحة إلى أن التحول الرقمي في النظام الضريبي في مصر الذي انطلق منذ يناير 2019 أدى إلى زيادة الإيرادات الضريبية بنسبة (13) بالمئة في سنة 2020 رغم تأثير أزمة جائحة كورونا[26]. كذلك أشار صندوق النقد العربي أن رقمنة التحصيل الضريبي سيساهم في زيادة الإيرادات الضريبية في عدد من الدول العربية لاسيما تلك التي تنخفض فيها نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي دون المستوى العالمي البالغ (15) بالمئة (الفضلي، 2023، ص 994).

كذلك يشير الحساب الختامي الموحد الصادر عن وزارة المالية والاقتصاد الوطني في مملكة البحرين إلى أهمية رقمنة النظام الضريبي والذي أدى إلى زيادة الحصيلة الضريبية، فقد بلغ إجمالي الإيرادات من الضرائب والرسوم في عام 2021 إلى (538.9) مليون دينار، وفي عام 2022 ارتفعت الإيرادات إلى مبلغ (872.9) مليون دينار، أما في عام 2023 وصلت إلى مبلغ (920.7) مليون دينار. أما إجمالي الإيرادات الخاصة بضريبة القيمة المضافة فقد ارتفعت من 2021 بمبلغ (247) مليون دينار، وفي عام 2022 إلى (547.1) مليون دينار، أما في عام 2023 فقد ارتفع إلى (583.5) مليون دينار، ويعود الارتفاع في ضريبة القيمة المضافة إلى الضعف تقريباً بسبب تعديل نسبة الضريبة من 5% إلى 10% في بداية يناير 2022. وبخصوص الضريبة الانتقائية فقد شهدت ارتفاع ملحوظ في ايراداتها من 2021 بمبلغ (69.4) مليون دينار، وفي عام 2022 (78) مليون دينار، أما في عام 2023 فقد بلغت (80.8) مليون دينار [27].

يتبين لنا من الأرقام السابقة بأن التحول الرقمي لعب دوراً محورياً في تعزيز الإيرادات الضريبية من خلال تحسين كفاءة حصر المجتمع الضريبي، وتقليل الأخطاء البشرية وتحسين دقة البيانات والمعلومات بشكل كبير وتحليلها باستخدام الأنظمة الرقمية مما يسهل للجهاز اكتشاف المتهربين من الضريبة، وبالتالي أدى إلى زيادة الامتثال الضريبي من قبل الأفراد والشركات، وتقليل الفجوة الضريبية، وزيادة الحصيلة الضريبية بشكل ملحوظ.

3- توسيع القاعدة الضريبية (الوعاء الضريبي):

يؤدى التحول الرقمي إلى توسيع القاعدة الضريبية ومحاربة التهرب الضريبي، زيادة كفاءة الأداء الضريبي من خلال رقمنة النظم الضريبية للامتثال والتحصيل الضريبي، والتي أدت إلى مساعدة الدول على جمع معلومات دقيقة وفورية حول مدفوعات الرواتب وأرباح الشركات، حركة مبيعات السلع والخدمات بما يوفر صورة كاملة عن الاستحقاقات الضريبية وتوقعات

---

(25) المصدر: صندوق النقد العربي، (2021)، "استبيان دراسة رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية"، مشار إليه : هبة عبدالمنعم صبري الفران، التحصيل الضريبي في الدول العربية، مرجع سابق، ص36 .

(26) مصلحة الضرائب المصرية، خبر منشور تحت عنوان ارتفاع الإيرادات الضريبية 13% العام الماضي رغم "كورونا" تعكس قدرة الأنظمة الممكنة على حصر المجتمع الضريبي، تاريخ الدخول الالكتروني 2024/11/23 على الرابط الاتي : https://eta.gov.eg/ar/news/artfa-alayradat-aldrybyt-13-alam-almady-rghm-kwrwna-tks-qdrt-alanzmt-almmyknt-ly-hsr-almjtm

(27) وزارة المالية والاقتصاد الوطني بمملكة البحرين، الحساب الختامي، لسنوات 2021، 2022، 2023.

دقيقة لمستوى الإيرادات الضريبية، بل ومن التحصيل الفوري للضرائب الإلكترونية (هبة عبدالمنعم & الفران، مرجع سابق، ص 34).

لذلك ساهم التحول الرقمي في الحصر والربط والحجز والتحصيل داخل المنظومة الضريبية بهدف تحسين خدماتها وتسهيل الوصول إلى المكلفين بدفع الضريبة، فهو برنامج شامل يساعد على تسهيل الخدمات للممولين بشكل أسرع وبدقة عالية وبأقل جهد (أبو العينين، مرجع سابق، ص 237)، فهو يساهم في تحسين النظام الضريبي ويحقق التنمية المستدامة في ضوء رؤية البحرين 2030.

وقد أكدت الدراسة التي صدرت عن صندوق النقد الدولي أن رقمنة الضرائب تؤدى دوراً كبيراً في حصر المجتمع الضريبي بشكل عالي الدقة وتوسيع القاعدة الضريبية، على سبيل المثال، أدت رقمنة النظام الضريبي في الهند إلى زيادة بنسبة 50% من القاعدة الضريبية في أقل من عام مما يساعد على زيادة في تحصيل الإيرادات العامة (Gupta, Keen, Shah, & Verdie, 2018, p. 12-15).

صفوة القول: يساهم تطبيق التحول الرقمي إلى التوسع الضريبي والذي يعد من أهم الوسائل التي تساعد على الإصلاح الضريبي، وزيادة الإيرادات الضريبية من خلال حصر المجتمع الضريبي، لذلك يمكن لحكومة البحرين من توسيع الوعاء الضريبي من خلال استحداث ضرائب جديدة لم ينص عليها القوانين الضريبية مثل: الضريبة البيئية، أو حصر أنشطة الاقتصاد غير الرسمي[28]، أو أنشطة الاقتصاد الرقمي، أو الصفقات التجارية الإلكترونية والتي سيكون لها دور كبير في زيادة الحصيلة الضريبية، بالإضافة إلى أنها لا تمس بدخول المواطنين وأصحاب الدخل المحدود.

4-تحقيق العدالة الضريبية

إن رقمنة المنظومة الضريبية تلعب دوراً أساسياً في عملية الحصر الضريبي مما يساعد في إرساء العدالة الضريبية من خلال تعزيز الإنفاق العام على تحسين مستوى المعيشة لدى الأفراد مع ضرورة وجود جودة للخدمات المقدمة للمواطنين بما فيهم مجتمع الأعمال، من أجل بناء جسور الثقة معهم والعمل على بناء شراكة إيجابية تحقق ثمارها برفع مساهمة قطاع الأعمال في النشاط الاقتصادي للدولة. ولتحقيق ذلك يجب أن تكون المنظومة الضريبية الرقمية ترجمة حقيقية لكل الجهود المبذولة لدمج وتبسيط الإجراءات الخاصة بعملية ربط وتحصيل الضريبة على القيمة المضافة والضريبة الانتقائية، والعمل على مراعاة الخصوصية الفنية لكل نوع من أنواع الضرائب وإلى ضرورة أن يكون هناك رقم تسجيل ضريبي واحد لكل ممول من خلال تحديد قيمة الضريبة المستحقة على الممول الواحد ويتم سدادها عبر وسيلة الدفع الإلكتروني، بما يساعد على تحقيق العدالة الضريبية بين الممولين والحد من التهرب الضريبي (أبو العينين، مرجع سابق، ص 227-228).

لذلك يرى البعض أن العدالة الضريبية هي العلاج الذي يقضي على جميع المشاكل الضريبية التي تعوق الأنظمة الضريبية، وذلك بنشر الأمن والأمان الضريبي، حيث إن الإحساس بالعدل يروى الانتماء والمواطنة الضريبي، ويبني جسوراً من الثقة بين الممولين والإدارة الضريبية مما يلقي بآثار إيجابية على الاقتصاد والتنمية والدخل القومي (عادل خليل، 1999، ص 16).

5- مكافحة التهرب الضريبي:

يعرف التهرب الضريبي: بأنه "عبارة عن سلوك يستخدم فيه أدوات علمية محاسبية يتم استخدامها بهدف الاستيلاء على أموال كانت مفترضة أن تدخل الخزانة العامة للدولة" (خميس، 2018، ص 203).

---

(28) يقصد بالاقتصاد غير الرسمي: هو النشاط القانوني لإنتاج السلع والخدمات للبيع في السوق، والذي يقوم به المنتجون الأفراد أو يسمى بالمؤسسات الفردية من القطاع الأسري.

ونص المشرع البحريني عن حالات التهرب الضريبي في المادة (63) من قانون ضريبة القيمة المضافة عند قيام الخاضع للضريبة على ارتكاب أي من الأعمال أو الأفعال التالية: [29]

- عند عدم تقديم الممول للتسجيل لأغراض الضريبة خلال الستين يوماً التالية لمُدَّة الستين يوماً المقررة لفرض الغرامة الإدارية. أو عدم تقديم الإقرار الضريبي أو سداد الضريبة المستحقة على عمليات التوريد، أو الاستيراد للسلع والخدمات الخاضعة للضريبة خلال الستين يوماً التالية لمُدَّة الستين يوماً المقررة لفرض الغرامة الإدارية. أو خصم ضريبة المدخلات وإعادة تسوية الضريبة المستحقة على هذا الأساس دون وجه حقّ، وبالمخالفة لقواعد خصم ضريبة المدخلات المقررة وفقاً لأحكام القانون. أو استرداد الضريبة كلياً أو جزئياً دون وجه حقّ مع العِلْم بذلك.

- كما اعتبر المشرع تهرب ضريبي من يقدم مستندات أو سجلات أو فواتير مزورة أو مصطنعة بقصد التخلص من سداد الضريبة كلياً أو جزئياً. أو عدم إصدار الخاضع للضريبة فواتير ضريبية عن عمليات التوريد أو الاستيراد للسلع أو الخدمات الخاضعة للضريبة التي يباشرها بالمخالفة لأحكام القانون. أو إصدار فواتير ضريبية محملة بالضريبة تتعلق بتوريدات غير خاضعة للضريبة. كما اعتبر المشرع عدم الاحتفاظ بطريقة غير منتظمة بالسجلات والفواتير الضريبية والدفاتر المحاسبية المتعلقة بعمليات توريد السلع أو الخدمات بالمخالفة لأحكام القانون.

لذلك نص المشرع البحريني في المادة 64 من قانون ضريبة القيمة المضافة على معاقبة كل شخص خاضع للضريبة ويرتكب حالة من حالات التهرب الضريبي بعقوبة السجن مدة لا تقل عن ثلاث سنوات ولا تجاوز خمس سنوات، وبغرامة لا تقل عن مثل قيمة الضريبة المضافة المستحقة ولا تجاوز ثلاثة أمثالها، ويحكم على الجاني أو الجناة المتعددين متضامنين بسداد قيمة الضريبة المستحقة، وتضاعف العقوبة في حالة تكرار ارتكاب الجريمة خلال ثلاث سنوات من تاريخ الحكم النهائي بالإدانة. كما يعاقب الشخص الاعتباري جنائياً إذا ارتكبت جريمة التهرب الضريبي باسمه، أو لحسابه، أو لمنفعته بضعف الحد الأقصى للغرامة المقررة على الجريمة (ثلاثة أمثال الضريبة المستحقة)' كما يجوز للمحكمة أن تحكم بمصادرة وسائل النقل والأدوات والمواد والأجهزة المستخدمة في جرائم التهرب الضريبي فيما عدا الطائرات، والسّفن، ما لم تكن قد أعدت أو أجرت خصيصاً بمعرفة مالكيها لاستخدامها في أغراض التهريب. كما نص المشرّع البحريني على أنه يجب نظر قضايا التهرب الضريبي على وجه الاستعجال، و جعل التهرب الضريبي جريمة جنائية من جرائم المخلَّة بالشرف والأمانة، وهو ما يعد بمثابة عقوبة تكميلية مقررة على جرائم التهرب الضريبي[30].

ويشير تقرير الأمم المتحدة إلى إن التقديرات الإجمالية الواردة في التقرير للإيرادات المفقودة بسبب تآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح والتهرب الضريبي على المستوى العالمي من جانب الشركات والأفراد بحوالي (427 مليار دولار) بحسب ما كشفت عنه منظمة " شبكة العدالة الضريبية"، وهناك دول تقدر نسبة خسائرها مبالغ كبيرة، على سبيل المثال تقدر خسائر كندا السنوية من الإيرادات الضريبية الناجمة عن التهرب الضريبي نحو 5.7 مليار دولار، وتخسر ألمانيا سنويا بسبب تجنب دفع الضرائب والتهرب الضريبي بحوالي 35 مليار دولار، كما تقدر خسائر البرازيل من الإيرادات الضريبية بحوالي 15 مليار دولار [31].

(29) المادة (63) من مرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2018 بإصدار قانون الضريبة على القيمة المضافة البحريني.
(30) المادة (64) من مرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2018 بإصدار قانون الضريبة على القيمة المضافة البحريني.
(31) تقرير الأمم المتحدة 2021، إرساء نظام للنزاهة المالية بهدف تحقيق التنمية المستدامة، فبراير 2021، ص: 11-60، التقرير منشور على الموقع الالكتروني: https://taxjustice.net/wp-content/uploads/2020/11/SOTJ-.2020-Methodology.pdf

أما في البحرين تشير تقارير الحساب الختامي الموحد إلى وجود تهرب ضريبي من دفع الضرائب من بعض الممولين متعمداً أو جهلاً بالقانون، فقد بلغت الغرامات الإدارية لضريبة القيمة المضافة في 2021 مبلغ (753) ألف دينار، أما في عام 2022 فقد قدرة مبلغ (1.28) مليون دينار، وارتفعت هذه الغرامات في عام 2023 إلى مبلغ (2.15) مليون دينار[32]، ويرجع ارتفاع مبالغ الغرامات الإدارية إلى أنها لا تشمل المبالغ المحصلة من المتهربين من الضريبة فحسب، بل تشمل وفق قانون ضريبة القيمة المضافة بعض الأعمال والأفعال التي يرتكبها الممول وتكون وفق القانون مخالفات يستحق عليها عقوبة وهي غرامة إدارية.

فقد نص المشرع البحريني في المادة (64) من القانون على أن يعاقب كل من ارتكب حالة من حالات التهرب الضريبي بالسجن مدة لا تقل عن ثلاثة سنوات ولا تجاوز خمس سنوات، وبغرامة لا تقل عن مثل قيمة الضريبة المستحقة ولا تجاوز ثلاث أمثالها.

كما نص في المادة (60 الفقرة أ) من نفس القانون على حالات فرض الغرامات الإدارية في حالات (تأخير في تقديم الإقرار الضريبي أو سداد الضريبة عن المدة المحددة بما لا يجاوز ستين يوماً تحسب الغرامة في هذه الحالة نسبة لا تقل 5% ولا تزيد عن 25% من قيمة الضريبة التي كان يتعين الإقرار بها أو سدادها – أو عدم التقدم للتسجيل خلال مدة ستين يوما من تاريخ انتهاء مهلة التسجيل الإلزامي تحسب مبلغ لا تجاوز عشرة ألف دينار- أو عند تقديم بيانات خاطئة عما يباشره من عمليات استيراد أو توريد السلع والخدمات إذا ظهر في قيمتها زيادة عما ورد بإقراره تحسب عليه غرامة لا تقل عن (2.5%) و لاتزيد على (5%) من قيمة الضريبة غير المسددة عن كل شهر).

كما نص المشرع في المادة (60 الفقرة ب) من نفس القانون على فرض غرامة إدارية أشد لا تجاوز خمسة ألف دينار على كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية: (القيام بمنع أو إعاقة موظفي الجهاز أو القائمين على تنفيذ أحكام القانون- أو عدم إخطار الجهاز بالتغييرات التي طرأت على بيانات طلب التسجيل أو معلومات الإقرار الضريبي خلال المواعيد المحددة – أو الامتناع عن عرض أسعار السلع أو الخدمات شاملة الضريبة – أو الامتناع عن تقديم المعلومات أو البيانات التي يطلبها الجهاز – أو عدم الالتزام بالشروط والإجراءات المتعلقة بإصدار الفاتورة الضريبية)

يتبين لنا مما سبق أن ارتفاع مبالغ الغرامات الإدارية لضريبة القيمة المضافة، وهذا لا يعني زيادة عدد المتهربين من الامتثال للقانون الضريبي أو عدم دفع الضرائب، و إنما تشمل هذه الغرامات ؛ مبالغ تم تحصيلها من قبل المتهربين من الضريبة عن طريق تطبيق القانون، وكذلك تشمل مبالغ اعتبرها القانون مخالفة بسبب ما يصدر عن الممول من أعمال أو أفعال بقصد أو جهل بالقانون أدى إلى فرض عليه غرامة إدارية، وبالتالي لا يعد ارتفاع مبالغ الغرامات الإدارية بمثابة تعارض بينها وبين زيادة الإيرادات الضريبية، حيث أن تطبيق التحول الرقمي على النظام الضريبي قد ساعد في زيادة الحصيلة الضريبية و كشف المتهربين من الضريبة وبالتالي إلى مكافحتهم، كما ساعد التحول الرقمي في زيادة الامتثال الضريبي وحصر المجتمع الضريبي.

3. الخاتمة:

تناولنا في هذه الدراسة دور التحول الرقمي في تحسين كفاء وأداء النظام الضريبي في البحرين، وذلك من خلال الوقوف على ماهية التحول الرقمي وأهدافه، والأسباب والدوافع في تطبيق التحول الرقمي على النظام الضريبي، ومتطلبات العمل في بيئة التحول الرقمي في المبحث التمهيدي، تطرقنا في المبحث الأول إلى آليات تطبيق التحول الرقمي في تحسين كفاءة المنظومة الضريبية في البحرين، أما في المبحث الثاني استعرضنا أثار تطبيق التحول الرقمي على النظام الضريبي البحريني. وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات من أهمها مايلي:

(32) وزارة المالية والاقتصاد الوطني بمملكة البحرين، الحساب الختامي، لسنوات 2021، 2022، 2023.

1.3. النتائج:

1- يؤثر التحول الرقمي بشكل ملحوظ في زيادة الإيرادات الضريبية من خلال تطوير وإصلاح المنظومة الضريبية وحصر المجتمع الضريبي، وتقليل الأخطاء البشرية وتحسين دقة البيانات والمعلومات بشكل كبير وتحليلها باستخدام الأنظمة الرقمية مما يسهل للجهاز اكتشاف المتهربين من الضريبة.

2- يساهم تطبيق الإقرارات الضريبية الإلكترونية والسداد الإلكتروني والفاتورة الإلكترونية في تيسير الإجراءات على الممولين وتقليل عبء الامتثال لدافعي الضرائب مما يحقق العدالة الضريبية وزيادة الإيرادات الضريبية. فضلاً عن أنها تعد صورة من صور مكافحة الفساد المالي والإداري والتوقع بالحصيلة الضريبية المستقبلية.

3- إن التحول الرقمي له دور فعال كأحد ابتكارات التكنولوجيا وثورة المعلومات في ربط القطاعات الحكومية مع القطاع الخاص ببعضها البعض من خلال تنفيذ الأعمال المشتركة بمرونة وتناغم حقيقي بما ينعكس على مواكبة التطورات المستحدثة في عصر الرقمنة الضريبية.

4- يلعب التحول الرقمي دوراً في دعم المنظومة الضريبية وساهم في نشر الفكر الضريبي المتقدم في ظل المتغيرات الضريبية المعاصرة، وانطلاق الرؤية الاستراتيجية المستقبلية لتطوير الأنشطة الضريبية في ظل التحديات الحالية التي تواكب التغيرات التكنولوجية المتسارعة والمتلاحقة.

2.3. التوصيات:

1- توصي الدراسة إلى ضرورة توفير نظام معلومات إلكتروني جيد وبناء قواعد بيانات متكاملة عن طريق حصر الاحتياجات الأساسية اللازمة لإتمام التحول الرقمي والتعاقد مع جهات خارجية من أجل توفير الأنظمة والبرمجيات التي تسهم في تعزيز كفاءة النظام الضريبي داخل إدارة الضرائب.

2- توصي الدراسة إلى ضرورة تكثيف الجهود ووضع الخطط والبرامج من أجل زيادة توعية الممولين وتثقيفهم عبر وسائل الأعلام المختلفة وبرامج التواصل الاجتماعي بأهمية التحول الرقمي في تسهيل إجراءات النظام الضريبي، وزيادة معدل الثقة من قبلهم في الإدارة الضريبية، وضرورة الامتثال الواعي للضريبية.

3- توصي الدراسة إلى ضرورة تنمية القدرات البشرية للعاملين في إدارة الضرائب من خلال التدريب المستمر لهم، واطلاعهم على كل المستجدات المتعلقة بالتكنولوجيا والنظام الضريبي الإلكتروني، حتى يتمكنوا من التعامل مع كافة بيانات الممولين ودراستها واكتشاف أي تجاوزات أو تلاعب أو أخطاء.

4- توصي الدراسة إلى ضرورة توسيع الوعاء الضريبي من خلال استحداث ضرائب جديدة لم ينص عليها القوانين الضريبية مثل: الضريبة البيئية، أو حصر أنشطة الاقتصاد غير الرسمي، أو أنشطة الاقتصاد الرقمي، أو الصفقات التجارية الإلكترونية والتي سيكون لها دور كبير في زيادة الحصيلة الضريبية.

4. قائمة المراجع

1.4. الكتب العامة والمتخصصة:

الدلجاوي، أحمد عبد الصبور عبد الكريم. (2023). دور الفاتورة الإلكترونية في تحسين أداء مصلحة الضرائب المصرية. مصر المعاصرة، العدد (552)، أكتوبر.

زكي، إيمان عبد الحسين. (2009). الحكومة الإلكترونية مدخل إداري متكامل. المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة.

عبد الحميد، ثروت. (2007). التوقيع الإلكتروني (ماهيته – مخاطره، وكيفية مواجهتها مدى حجيته في الإثبات). دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

جميعي، حسن عبد الباسط. (2000). إثبات التصرفات القانونية التي يتم إبرامها عن طريق الإنترنت. دار النهضة العربية.

صديق، رمضان. (2020). الضرائب في عالم الاقتصاد الرقمي. الطبعة السادسة، دار النهضة العربية، مصر.

الحوال، سعاد فهد. (2019). منهجية التحول الرقمي المرتبطة بالبيئة. مصر.

عبد المنعم، هبة، الفران، صبري. (2021). دراسة حول رقمنة التحصيل الضريبي في الدول العربية. صندوق النقد العربي، يونيو.

2.4. الرسائل العلمية:

محمد، عادل خليل عبد العزيز. (1999). مبادئ العدالة الضريبية (تأصيلاً وتطبيقاً في التشريع الإسلامي والتشريع المالي المقارن). رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة بني سويف.

الحروي، كمال أبو بكر. (2018). مدى فعالية تطبيق نظام الفحص الضريبي الإلكتروني: "دراسة ميدانية في الإدارة الضريبية اليمنية". رسالة ماجستير، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، الجمهورية اليمنية.

نزال، يزن عبد المجيد أحمد. (2020). الأثر المتوقع لتطبيق نظام الفوترة الوطني في الحد من التهرب الضريبي من وجهة نظر مدققي دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في الأردن. رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن.

3.4. الدوريات والتقارير الاقتصادية:

أبو العينين، أحمد سعد محمد. (2023). أثر التحول الرقمي في تحسين مستوى كفاءة النظام الضريبي المصري والحد من ظاهرة التهرب الضريبي في مصر في ضوء رؤية مصر 2030: "دراسة نظرية ميدانية". المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية الحقوق، جامعة دمياط، 4(2)، يوليو.

الظاهر، أحمد عبد القادر نور محمد. (2015). جودة الخدمات الإلكترونية في السودان من وجهة نظر المراجعين. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الأردن.

خميس، إسراء أحمد. (2021). أثر التحول الرقمي على الأداء الوظيفي للعاملين في البنوك التجارية المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، (2).

إبراهيم، آمال علي. (2021). دور التحول الرقمي في دعم الإيرادات الضريبية (مع إشادة خاصة للاقتصاد المصري). مجلة البحوث المالية، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، 22(1)، يناير.

السوداني، إيمان رجب قطب. (2022). أثر تطبيق الفحص الضريبي الإلكتروني كأحد آليات التحول الرقمي. مجلة العملية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، 13(2).

عفيفة، بجاي. (2022). دور الرقمنة في استدامة الموارد الاقتصادية في العراق. مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، 47(135)، كانون الأول.

مليكة، بوخاري، يحياوي، سمير. (2022). متطلبات تطبيق الرقمنة ودورها في تحسين أداء الإدارة المحلية – دراسة حالة الشباك الإلكتروني لبلدية اليويرة. مجلة دراسات اقتصادية، 6(3).

خميس، حسن كامل. (2018). قياس تأثير الملكية المؤسسية في التهرب الضريبي بالعوائد المدنية: دليل عملي من البيئة المصرية. مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 22(1).

مراد، سامي محمود. (2020). أثر تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكتروني على جودة المحاسبة الضريبية في ظل التحول الرقمي. المؤتمر السنوي السادس للجمعية العلمية للتشريع الضريبي، تطوير التشريعات الاقتصادية لمواكبة التحول الرقمي، القاهرة، 30 أكتوبر.

العربيد، شرف سمير، الخطيب، عدنان ناصر. (2007). توثيق إجراءات الفحص الضريبي من منظور إدارة الجودة الشاملة: دراسة تطبيقية على دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في وزارة المالية. مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، 29(22)، الأردن – عمان.

صالح، طالم. (2022). التحديات الضريبية الناشئة عن الاقتصاد الرقمي والجهود المبذولة لمعالجتها مع الإشارة إلى حالة الدول العربية. مجلة دراسات جبائية، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، 11(1).

الفضلي، علي حامد كميل. (2023). أثر التحول الرقمي على تطوير النظم الضريبية: "دراسة نظرية". المجلة العلمية للبحوث التجارية، 3(2)، يوليو.

العوسي، غزال. (2021). الجوانب القانونية والمالية لضريبة القيمة المضافة في النظام الضريبي البحريني. مجلة الأمن والقانون، أكاديمية شرطة دبي، 29(1)، يناير.

نصير، مبروك محمد السيد. (2021). نموذج مقترح لتعزيز دور التحول الرقمي بالمنظومة الضريبية الإلكترونية بهدف تعظيم موارد الحصيلة الضريبية بالتطبيق على مصلحة الضرائب المصرية. مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة بنها، (2).

زهرة، محمد المرسي. (1995). مدى حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات: "دراسة مقارنة". مجلة شئون اجتماعية، 48(12).

مكاوي، محمود عبد الرحمن كامل. (2019). معوقات التحول الرقمي بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر: "دراسة استكشافية". المؤتمر السنوي الرابع والعشرون لوحدة أ.د/ محمد رشاد الحملاوي لبحوث الأزمات، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ديسمبر.

حسين، مريم خالص. (2013). الحوكمة الإلكترونية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، (4)، العراق.

محمود، ولاء عبد الله. (2018). مقومات تنمية الموارد البشرية الأكاديمية بجامعة بنها في العصر الرقمي. مجلة كلية التربية، جامعة كفر الشيخ.

4.4. القوانين واللوائح:

1- المرسوم بقانون رقم (48) 2018 بإصدار قانون ضريبة القيمة المضافة، منشورة بالجريدة الرسمية برقم (3387) 6/أكتوبر/2018، مملكة البحرين.

2- المرسوم بقانون رقم (54) لسنة 2018 بإصدار قانون الخطابات والمعاملات الإلكترونية، منشور بالجريدة الرسمية، العدد 3395، الخميس 29 نوفمبر 2018.

3- اللائحة التنفيذية لضريبة القيمة المضافة البحريني الصادرة بقرار رقم (12) لسنة 2018 وفق المرسوم بقانون ضريبة القيمة المضافة رقم (48) لسنة 2018 المنشورة في الجريدة الرسمية العدد 3397) بتاريخ 13 ديسمبر 2018.

5.4. المواقع الإلكترونية

1- موقع الجهاز الوطني للإيرادات https://www.nbr.gov.bh/statistics.

2- وزارة المالية والاقتصاد الوطني، بمملكة البحرين، الحساب الختامي، لسنوات مالية 2022،2023، 2021.

3- الدليل المالي الموحد، وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الإصدار (1.7)، أغسطس 2024، مملكة البحرين.

4- موقع حكومة مملكة البحرين، رحلة التحول الرقمي لحكومة مملكة البحرين: الابتكار من أجل الحوكمة ومجتمعات مستدامة وشاملة، تاريخ الزيارة 2024/11/27، الموقع الإلكتروني:

https://bahrain.bh/wps/portal/ar/BNP/BahrainAtAGlance/BahrainDigitalGovernmentJourney

5- موقع وزارة المالية والاقتصاد الوطني، التحول الرقمي، تاريخ الزيارة 2024/11/27، الموقع الإلكتروني: https://www.mofne.gov.bh/

7-مصلحة الضرائب المصرية، خبر منشور تحت عنوان ارتفاع الإيرادات الضريبية 13% العام الماضي رغم "كورونا" تعكس قدرة الأنظمة الممكنة على حصر المجتمع الضريبي، تاريخ الدخول الالكتروني 2024/11/23 على الرابط الاتي: https://eta.gov.eg/ar/news/artfa-alayradat-aldrybyt-13-alam-almady-rghm-kwrwna-tks-qdrt-alanzmt-almmyknt-ly-hsr-almjtm

8- تقرير الأمم المتحدة 2021، إرساء نظام للنزاهة المالية بهدف تحقيق التنمية المستدامة، فبراير 2021، تاريخ الزيارة 2024/11/20، التقرير منشور على الموقع الإلكتروني:

https://taxjustice.net/wp-content/uploads/2020/11/SOTJ-.2020-Methodology.pdf

6.4. المراجع الإنجليزية:

1- Farias, A. &. (2021). Digital Transformation in the Chilean Lodging Sector: opportunities for sustainable businesses. MDPI.

2- Hausberg, P Netheler, k packmohr,s, pakura,s and vogelsang, k (2019) Research streams on digital transformation ahdistic business perspective: a systematic literature review citation Analysis of Business Economics 89.

3- Marija V ،(2018). "Towarps The Digitzation of Admistration “center of Excellence in Finance ، issn 2670 - 4595 ،Vol23 ،No1

4- Li, F., Nucciarelli, A., Roden, S., & Graham, G. (2016). How smart cities transform operations models: A new research agenda for operations management in the digital economy. Production Planning & Control, 27(6).

5- See for more details: P_ Sanjeev Gupta, Michael Keen, Alpa Shah, and Genvieve Verdie: (cmarch 2018) public Finance Goes Digiral. Finance and Develeopment - Internatl monerary Fund. Marc 2015.

6-Selone la norme ISO 7998-2 de 1988, par signature numerique on entend:” donnée a une unite de données, ou transformation cryptographique d’ une unite de donnée, permettant a un destinataire de prouver la source et I’integrite de I’unite de données et protegeant contre la contrefacon.

جميع الحقوق محفوظة © 2025، الدكتورة/ نادية إسماعيل محمد الجبلي، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي

(CC BY NC)

Doi: doi.org/10.52132/Ajrsp/v6.69.6